مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٨٧

الخميس، ٧ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٢/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد كوستا فيليو	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

الإعراب عن التعاطف لوفاة رئيس الوزراء الياباني السابق شينزو آبي ورئيس أنغولا السابق خوسيه إدواردو دوس سانتوس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم مجلس الأمن، أود أن أعرب عن حزننا وصدمتنا إزاء الاغتيال الطائش لرئيس وزراء اليابان السابق شينزو آبي. ويمتد حزننا أيضا إلى وفاة الرئيس السابق لأنغولا خوسيه إدواردو دوس سانتوس. ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن تعازيهم وعميق تعاطفهم مع أسرتي السيد آبي والسيد دوس سانتوس وحكومتي اليابان وأنغولا وشعبيهما على تلك الخسائر الفادحة.

وأرجو من جميع الحاضرين أن يقفوا دقيقة صمت حدادا على رئيس الوزراء شينزو آبي وذكرى الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتين S/2022/538 و S/2022/541، ويتضمن كل منهما نص مشروع قرار منفصل.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): بصفتهما شريكين في الصياغة، تواصلت أيرلندا والنرويج بعناية واتساق مع جميع أعضاء مجلس الأمن طوال المفاوضات. ونتيجة جهودنا هي مشروع القرار المعدل المعروض على الأعضاء الآن (S/2022/538). طوال الوقت، كنا نسترشد فقط بالاحتياجات الإنسانية للشعب السوري. بدأنا بـ ١٢ شهرا في مسودتنا الأولى باللون الأزرق. وتؤيد الغالبية العظمى من أعضاء المجلس هذا التمديد لمدة ١٢ شهرا. ونصنا المعدل، الذي سنصوت عليه الآن، يقضي بالتمديد لمدة ٦ + ٦ أشهر. وهذا هو جهدنا للتوصل إلى حل توفيقي.

وسيجدد مشروع القرار معبر باب الهوى الحدودي. ومن شأن مشروع القرار أن يكفل وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين، وأن ييسر المزيد من الإنعاش المبكر ويشجع على عقد اجتماعات منتظمة لمتابعة تنفيذه. ونعتقد أن مشروع القرار هذا حل توفيقي عادل. وهو يمثل توازنا بين المواقف المختلفة لأعضاء المجلس.

ونحن ممتنون لجميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة في تحقيق تلك الغاية. ونزكي مشروع القرار الآن للمجلس ونطلب إلى جميع الأعضاء تأييده.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن التعازي في وفاة رئيس وزراء اليابان ورئيس أنغولا السابقين.

أود أيضا أن أشكر القائمين على الصياغة زميلينا ممثلي النرويج وأيرلندا على عملهما على المسألة المطروحة أمامنا اليوم. لقد كانت قيادتهما في صياغة مشروع القرار التوفيقي S/2022/538 موضع تقدير كبير. وهذا ما نصوت عليه اليوم – مشروع قرار توفيقي. لقد تطلعت الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى إلى قرار موسع أكثر ومن شأنه أن يفتح المزيد من المعابر الحدودية. وذلك مطلوب لتلبية الاحتياجات الماسة للشعب السوري الذي أصبحت حالته أسوأ من أي وقت مضى منذ بدء الحرب. ويتعين علينا بذل المزيد من الجهد لمساعدتهم بعد جلسة اليوم. ولدينا موقف ثابت في ذلك على مر السنين. ويجب أن تستند القرارات الإنسانية إلى الاحتياجات في الميدان وليس إلى دوافع سياسية. ويجب ألا نسمح بأن يكون المثالي عدوا للخير. ونود الاستفادة من الوحدة التي شهدناها في العام الماضي

في مجلس الأمن. لذلك سنصوت اليوم مؤيدين لمشروع القرار هذا. ولكن قبل أن نفعل ذلك، أود أن أشرح الأسباب الرئيسية الثلاثة التي تدفعنا إلى تأييد مشروع القرار ولماذا نحث جميع الدول الأعضاء في المجلس على أن يحذو حذونا.

أولا، توفر آلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود شفافية واستقرارا لا مثيل لهما، وتكفل فحص المساعدات المتجهة إلى شمال غرب سوريا ومراجعتها وتعقبها بشكل صحيح. كما توفر للمنظمات غير الحكومية الجدول الزمني الهام على مدى ١٢ شهرا لكي تتمكن من التخطيط المسبق وتنسيق الموارد التي تتلقاها. ومن شأن أي تجديد لمدة تقل عن ١٢ شهرا أن يعطل سلاسل التوريد مما يؤدي إلى انخفاض المساعدات المقدمة لأعداد أكبر من الأشخاص الذين يحتاجون إليها. لقد زرت مركز عبور باب الهوى وإعادة الشحن في الشهر الماضي حيث يتم التحقق من الصناديق وإغلاقها، ويمكنني القول إنه أحد أكثر المعابر مراقبة وجودة تنظيم في العالم. ورأيت بالفعل ما يجري عبر الحدود: الدواء والطعام والحفاضات والبطانيات. وإذا لم نجدد ذلك المعبر الحدودي فلن يكون لدينا نظام تحقق تابع للأمم المتحدة ولا جدول زمني منتظم. وأيا كان ما سيحل محلها فإنه سيوفر قدرا أقل من المساعدة الإنسانية ويفتقر إلى أي إشراف جماعي أو موثوقية. وستكون هذه نتيجة سيئة لنا جميعا.

ثانيا، أحرزنا جميعا تقدما في كل ما وعدنا به عندما اتخذنا القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بالإجماع في العام الماضي (انظر S/PV.8817). لقد أكدت الولايات المتحدة على وجه الخصوص التزامها الصادق بإنجاز المسائل التي تهم أعضاء المجلس. إن التصويت معارضة على مشروع القرار S/2022/538 تصويت ضد المعونة عبر خطوط النزاع. وفي حين أن ذلك العنصر من المشروع غير كاف في حد ذاته، ستواصل الولايات المتحدة دعمه وتأمل أن يستمر توسيع نطاق دعمه. إن التصويت معارضة لمشروع القرار تصويت ضد جهود الإنعاش المبكر التي نعلم أنها عنصر هام في الاستجابة الإنسانية المستدامة. كما أن التصويت معارضة له تصويت ضد جهود الشفافية التي تبذلها آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة في سوريا. كما أن التصويت معارضة له بمثابة حكم بالإعدام، لأن باب الهوى ما يزال الممر الوحيد الأكثر فعالية لتقديم المساعدات الفاصلة بين الموت والحياة إلى شمال غرب سوريا، بما في ذلك الأدوية واللقاحات والغذاء والماء والإمدادات التعليمية وغيرها كثير. ولا يمكننا وقف كل تلك المساعدات في وقت ترتفع فيه أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والغاز. لا يمكننا التسبب في كارثة من صنع أيدينا في حين أن الأزمة الإنسانية تدفع المزيد والمزيد من السوريين إلى حافة الهاوية.

وأنتقل إلى السبب الثالث والأخير – وهو سبب بسيط – لتأييد مشروع القرار: إن ٤,١ مليون شخص يعتمدون علينا. وذلك هو عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في شمال غرب سوريا. ويشكل هؤلاء المسألة التي يجب علينا جميعا التصويت عليها لتجديد ولاية الآلية في لحظات قليلة. هناك ١٥ عضوا منا في المجلس. وهذا يعني أن كل واحد منا سيحدد مصير ما يقرب من ٠٠٠ ٢٧٠ شخص. لذلك إذ نصوت، أود من أعضاء المجلس أن يفكروا في مصير ٠٠٠ ٢٧٠ الأشخاص الذين سيتحملون مسؤوليتهم شخصيا. وأود أن يفكروا في ذلك الصبي الصغير الذي يتساءل عما إذا كان سيتمكن من مواصلة تعليمه ناهيك عن البقاء على قيد الحياة خلال موسم الشتاء القاسي القادم. وأود أن يفكروا في المرأة الحامل التي لن تكون قادرة على ولادة طفلها بأمان إذا لم تكن لدى مستشفاها الإمدادات التي تحتاجها. وأود أن يفكروا في الأسرة التي تتضور جوعا – ذلك الجوع الذي لا يطاق والذي لا ينبغي لأحد أن يعاني منه أبدا – إذا لم نجدد مشروع القرار.

إن الفشل ليس خيارا، ويجب علينا أن ننجح في هذا المسعى، ويجب أن نضع السياسة جانبا وأن نعطي الأولوية لاحتياجات الشعب السوري. وأحث الجميع على التصويت مؤيدين لمشروع القرار.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة. أعلل تصويتنا بالنيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين الحاليين في مجلس الأمن بصفتهم منسقا لشهر تموز/يوليه.

لقد أجرى الأعضاء العشرة المنتخبون مشاورات فيما بينهم صباح اليوم. ونعرب عن تقديرنا للجهود المكثفة التي بذلها القائمون على الصياغة للتوصل إلى نص توفيقي يراعي الشواغل المشروعة لجميع الوفود مع تلبية الاحتياجات الماسة والعاجلة للشعب السوري. يؤيد جميع الأعضاء العشرة تجديد آلية تقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود لمدة ١٢ شهرا استنادا إلى مشروع القرار الذي قدمه القائمون على الصياغة (S/2022/538) الذي من شأنه أن يمكّن الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان من العمل بفعالية. وبصفتها منسقا للدول العشرة الأعضاء المنتخبين تشاورت كينيا أيضا مع الإمارات العربية المتحدة التي أوضحت – بصفتها ممثلا عربيا في المجلس – رغبة الدول العربية في تجديد آلية تقديم الإغاثة العاجلة لملايين السوريين المحتاجين. كما أن للأعضاء العشرة المنتخبين مصلحة ملحة في وحدة صفوف المجلس نيابة عن الشعب السوري. وعلى الرغم من النتيجة الوشيكة للتصويت على مشروعي القرارين، سنواصل بذل كل جهد ممكن لتوحيد المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروعي القرارين المعروضين عليه. أطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2022/538 المقدم من أيرلندا والنرويج.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي

الممتنعون عن التصويت:

الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد وامتناع عضو واحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشعر أيرلندا والنرويج بخيبة أمل شديدة لأن مجلس الأمن لم يعتمد مشروع القرار S/2022/538، بشأن المعونة الإنسانية عبر الحدود إلى سورية، الذي صوتنا عليه من فورنا.

وبعد أن انخرطنا بعناية مع جميع أعضاء المجلس، قدمنا مشروع القرار بحسن نية وكأفضل جهد لنا من أجل التوصل إلى حل توفيقي يمكن أن يحظى بدعم المجلس. وكان من شأن نص مشروع القرار أن يتيح وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى المحتاجين في شمال غرب سورية بجميع الطرائق – سواء عبر الحدود أو عبر خطوط التماس. وكان من شأن ذلك أن ييسر مواصلة وتعزيز جهود التعافي المبكر. وكان من شأنه أن يجدد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهرا، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بعد ستة أشهر. إن العملية عبر الحدود هي شريان الحياة لملايين السوريين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية. والحالة الإنسانية لا تتحسن؛ بل على العكس من ذلك، فقد ازدادت سوءا خلال العام الماضي. الناس لا تجد الطعام وأسعار المواد الغذائية في ارتفاع. ونعتقد أن كل عضو في المجلس يمكن أن يتفق على ذلك.

ونعرب عن تقديرنا لمشاركة جميع الأطراف خلال المفاوضات. ونقدر أيضا التأييد الذي حظي به نصنا من الأغلبية العظمى من أعضاء المجلس. ومع ذلك، نأسف شديد الأسف لأن الحل الوسط الذي قدمناه قد رفض باستخدام حق النقض. وآراء أيرلندا والنرويج بشأن حق النقض معروفة جيدا. نأسف لوجود حق النقض، ونأسف بشدة لاستخدامه اليوم، لكنه لا يثبطنا – هذه ليست نهاية الطريق.

ما يهمنا كشريكين قائمين بالصياغة هو إيصال المساعدات الإنسانية إلى أولئك الذين يحتاجون إليها. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية في ذلك الصدد، وسنواصل العمل مع جميع الأعضاء للسعي إلى كفالة أن يرقى إلى مستوى تلك المسؤولية. نحن بحاجة إلى التوصل إلى حل في الأجل القريب – حل يجدد ولاية المعونة عبر الحدود. لا يوجد ببساطة وقت لإضاعته. الشعب السوري يعول علينا.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): اليوم يوم أسود في مجلس الأمن. بينما نجلس في هذه القاعة المزخرفة، من السهل أن نغفل عن العواقب الواقعية لأصواتنا. ولكن على بعد ٠٠٠ ٥ ميل تقريبا، سيكون تأثير هذا التصويت سريعا ووخيما على ٤,١ مليون شخص في شمال غرب سورية.

ونتيجة لتصويت أحد أعضاء المجلس، سيتعين على المستشفيات رد المرضى على أعقابهم لأنه ليس لديها الإمدادات والأدوية اللازمة. ومن المرجح أن تضطر المدارس إلى إغلاق أبوابها، مما يحرم الأطفال من الوعد بالتعليم ومستقبل أكثر إشراقا. وسيتم قطع المساعدات التغذوية التي يعتمد عليها ٠٠٠ ٨٥ شخص للبقاء على قيد الحياة، وكذلك قطع حقائب اللوازم الصحية النسائية المنقذة للحياة عن ٠٠٠ ٢٥٠ امرأة وفتاة. ستتوقف شحنات العلاجات الحيوية، مثل عبوات بلمبي نات التغذوية لعلاج سوء التغذية الحاد الوخيم. وسوف تتحطم الآمال.

ليس هذا وقت المواربة. لقد قلت دوما إن هذه مسألة حياة أو موت؛ ومن المأساوي أن الناس سيموتون بسبب هذا التصويت والبلد الذي استخدم بلا خجل حق النقض اليوم.

اعتماد مشروع القرار هذا كان سيكون الحد الأدنى. كان مشروع القرار S/2022/538 بالفعل حلا وسطا تماما. من الصعب تصور أن أحد أعضاء مجلس الأمن – روسيا – غلب مصالحه السياسية الذاتية على الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري. كانت هذه لحظة لإنقاذ الأرواح والقيادة بمسؤولية. أخفق بلد واحد في القيام بذلك. لقد أخبرتنا تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الميدان بوضوح أن آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود هي الطريقة الوحيدة الأكثر فعالية لإيصال المعونة إلى البلد. لقد رأيت بأم عيني مرتين حتى الآن فعالية الآلية العابرة للحدود.

لقد فشل مجلس الأمن اليوم، لكنني أرفض أن تكون هذه نهاية القصة. وبسبب تصويت اليوم، يواجه الشعب السوري خطر تلقي مساعدات أقل، مما يؤدي إلى مزيد من المعاناة. وسيكون هناك قدر أقل من الشفافية التي يدعي أحد أعضاء المجلس أنه يريدها. وسيكون ذلك جراء استخدام حق النقض اليوم. ليس من مصلحة أحد – بما في ذلك روسيا – أن تنتهي صلاحية القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). ولذلك، فإن الولايات المتحدة على استعداد لمواصلة المحادثات بشأن هذه المسألة إلى أن نجد سبيلا لتمديد الولاية العابرة للحدود.

عندما زرت المنطقة الشهر الماضي، رأيت اليأس في عيون عدد لا يحصى من السوريين. ووعدت عمال الإغاثة واللاجئين الذين التقيت بهم بأنني سأعبر عن يأسهم وأفعل كل ما في وسعي لتجديد القرار العابر للحدود وإيصال المساعدات التي يحتاجونها. سأفي بوعدي – سأفي بذلك – وأدعو الله أن يفعل الجميع هنا الشيء نفسه.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): صوت وفدنا معارضا لمشروع القرار S/2022/538، الذي كان من شأنه أن يمدد الآلية العابرة للحدود في سورية لمدة عام واحد. ونأسف لأن تصميم وفدي أيرلندا والنرويج، المشاركين في الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري في مجلس الأمن، لم ينجح في إيجاد أفضل طريقة لحل هذه المسألة.

إن موقفنا من المقترحات الداعية إلى تمديد الآلية العابرة للحدود لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية لمدة عام واحد معروف جيدا منذ البداية. ولم نضلل أحدا في هذا الصدد، وظللنا نتحلى بالمرونة بشأن مسائل أخرى. ومع ذلك، من الواضح أن زملاءنا النرويجيين والأيرلنديين وغيرهم من الزملاء الغربيين يفتقرون إلى المهارات الدبلوماسية والالتزام اللازمين للتوصل إلى اتفاق.

أولا وقبل كل شيء، تجاهل مشروع القرار S/2022/538، الذي طرح للتو للتصويت، مصالح دمشق، التي يفترض أن تكون المستفيد

الرئيسي منها. كما أنه يتجاهل حقيقة أنه خلال العام الماضي، لم يتمكن مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل، في تقديرنا، من تحقيق الأهداف التي اتفقنا بالإجماع على العمل لتحقيقها، بما في ذلك إنشاء عمليات تسليم عبر شمال غرب سورية من خلال طرق محلية، وزيادة شفافية الإبلاغ عن أنشطة مشاريع الأمم المتحدة في سورية، وتوفير زيادة كبيرة في المساعدة المقدمة من المانحين لمشاريع التعافي المبكر.

وقد حاولنا تصحيح أوجه القصور تلك في مشروع القرار S/2022/541، الذي قدمناه إلى المجلس اليوم والذي ستتاح للأعضاء فرصة التصويت عليه. إنه ينص على تمديد لمدة ستة أشهر؛ بالإضافة إلى ذلك، وبمجرد أن تتحقق أخيرا المعايير المطلوبة للعمل التي اتفقنا عليها في العام الماضي، فإنه ينص على تمديد إضافي لمدة ستة أشهر.

إن بيان زميلتي الأمريكية كان مخادعا بشكل خاص وخبيثا ومشبعا بالنفاق في ذلك الصدد ويمكن أن يعطي الانطباع بأن مشروع القرار الذي اقترحته روسيا لا يتوخى تمديد الآلية العابرة للحدود على الإطلاق. مع ذلك، فإن كل ما أوجزته الممثلة الدائمة للولايات المتحدة من فورها في بيانها مدرج في مشروع القرار الذي اقترحناه. يمكن للجميع أن يروا ذلك بأنفسهم. كلماتها تعبير صارخ عن الاستخفاف السياسي ومحاولة لتضليل الرأي العام العالمي.

سنجري الآن تصويتا آخر وآمل أن يصوت الجميع مؤيدين لمشروع القرار الذي قدمناه، لأن البديل هو الإغلاق النهائي الذي لا رجعة عنه للآلية العابرة للحدود. ولذلك، نشجع كل من يهتم بمصير الآلية العابرة للحدود على تأييد مشروع القرار S/2022/541، بدلا من ممارسة الألعاب الجغرافية السياسية المشبوهة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازي المملكة المتحدة في وفاة رئيس الوزراء السابق شينزو آبي والرئيس السابق خوسيه إدواردو دوس سانتوس.

وإذ أنتقل إلى موضوع اليوم، أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى أيرلندا والنرويج على جهودهما الممتازة ودبلوماسيتهما البارعة بوصفهما القائمين على الصياغة من أجل إيجاد حل وسط معقول بشأن مشروع القرار S/2022/538. ومن المؤسف للغاية أن روسيا استخدمت حق النقض مرة أخرى ضد قرار إنساني بشأن سورية. وسيكون لذاك الاستخدام غير المسؤول إلى حد بعيد لحق النقض أثر مأساوي. وقد وصفت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية مراراً وتكراراً التجديد لمدة ١٢ شهراً بأنه ضروري، على الأقل لتوفير الأمل لـ ٤,١ ملايين سوري يعتمدون بشدة على الدعم الذي تقدمه الآلية العابرة للحدود. لقد تشاور القائمان على الصياغة باستفاضة مع أعضاء المجلس، كما قدم نصهم المتوازن دعماً هاماً للتخطيط للإنعاش المبكر والقدرة على الصمود وسبل العيش، وهو ما تجسّد في الدعم الواسع النطاق الذي تلقاه النص.

ومن شأن تجديد الآلية لمدة ستة أشهر فقط أن يخلق تحديات تشغيلية كبيرة للمنظمات غير الحكومية العاملة في الخطوط الأمامية في تخطيطها ومشترياتها وتوظيف موظفيها، وفي نهاية المطاف بشأن استدامتها. ولن نؤيد مشروع القرار S/2022/541 الذي قدمه الاتحاد الروسي، فهو يعمل ببساطة على ضعضعة اليقين الهش الذي نعطيه للعمليات الإنسانية ويقوّي نظام الأسد. إننا بحاجة إلى إيجاد سبيل للمضي قدماً للحفاظ على حبل النجاة الإنساني الحيوي هذا، ويحظى القائمان على الصياغة بدعمنا الكامل في سعيهما إلى القيام بذلك.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): نأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن اليوم، بسبب استخدام أحد أعضائه الدائمين حق النقض، من اعتماد مشروع القرار S/2022/538 الذي يهدف إلى تجديد آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود في سورية التي هي ببساطة ضرورية لحياة الملايين من الناس العالقين في النزاع. ونكرر التأكيد على أن المساعدة الإنسانية لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تكون رهينة لاعتبارات سياسية، بل ويكون ذلك أكثر ضرراً عندما يكون مشروع القرار المعني إنسانياً بحتاً، ومصمماً لضمان وضع خطط إيصال المساعدة وتنفيذها من جانب مختلف الجهات الفاعلة العاملة في سورية، ويحظى بالدعم اللازم من أعضاء المجلس. ولن

يكون لاستخدام حق النقض ضد مشروع القرار سوى تداعيات سلبية على الشعب السوري، الذي لا يزال يعاني من الآثار المدمرة لـ ١١ عاماً من الحرب.

ونأمل أن يتصرف المجلس بالسرعة اللازمة لتجديد هذه الولاية بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية في سورية، وبالتالي الاضطلاع بالمسؤولية التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، يمكن للجمعية العامة الآن أن تنتقل إلى مناقشة استخدام حق النقض عملاً بالقرار ٧٦/٢٦٢، الأمر الذي نطلب إلى الرئاسة أن تعد تقريراً خاصاً بشأنه.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن أيضاً نود أن نشكر النرويج وأيرلندا، القائمين على صياغة مشروع القرار S/2022/538، على العمل المكثف الذي أنجزاه. وتؤيد ألبانيا تجديد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهراً، وهو أمر لا بد منه بالنسبة لنا ولجملة أمور منها لتخطيط الموارد. ولكن التصويت الذي قمنا به من فورنا يجعل اليوم محزناً لمجلس الأمن والأمم المتحدة، لأننا فشلنا في التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة أساسية مثل المعونة الإنسانية التي ينبغي ألا تكون حتى موضوعاً للنقاش.

كما أنه يوم مأساوي لأكثر من ٤ ملايين سوري فقدوا إمكانية الوصول إلى المساعدات المنقذة للحياة. وسيتعرّض أكثر من مليون طفل للجوع. لقد خذلنا الشعب السوري مرة أخرى. وشهدنا مرة أخرى الآثار الفاجعة للاستخدام التعسفي لحق النقض من جانب عضو دائم. وليس هذا هو سبيل المضي قدماً. إننا نريد مجلساً موحداً يعمل أيضاً باسم الشعب السوري وينبغي أن نبذل كل جهد ممكن لتحقيق ذلك. فالملايين يعتمدون عليه. ما هو الغرض من المجلس إذا لم يتمكن من إنقاذ ملايين السوريين الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة؟ وإلى أن نجد حلاً سياسياً، يتعين علينا إيصال المساعدات الإنسانية. وسندعم جهود القائمين على الصياغة لإيجاد حل، ويجب أن نعود إلى المشاورات بعزم متجدد لإيجاد حل في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2022/541، المقدم من الاتحاد الروسي. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): ستصوت الولايات المتحدة معارضة مشروع القرار S/2022/541 لأن مشروع القرار الروسي، بتجديد الآلية العابرة للحدود لمدة ستة أشهر فقط، لا يمنح عمال المعونة الضمانات اللازمة لتمكينهم من تلبية الاحتياجات على أرض الواقع بشكل كاف، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى معاناة لا داعي لها. وأود أن أوضح أن مشروع القرار هذا له ولاية مدتها ستة أشهر فقط ويفيد النظام السوري أكثر من الشعب السوري. وعندما ذهبتُ إلى المنطقة، حذرني عمال الإغاثة على وجه التحديد من أن تجديد الآلية لمدة ستة أشهر سيكون كارثة على خطوط إمداداتهم. فلن يتمكنوا من ترتيب إمدادات ثابتة من السلع المنقذة للحياة بحجم ضروري للوصول إلى جميع الأشخاص الذين يعتمدون حالياً على العمليات عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، فإن الجدول الزمني لمشروع القرار البالغ ستة أشهر يعني أن المساعدات المنقذة للحياة ستنقطع في عزّ فصل الشتاء عندما تكون الاحتياجات في أعلى مستوياتها، وهو ما سيكون سيناريو كابوسيّاً لمنطقة لا يزال ملايين الأشخاص مشردين فيها.

وفي العام الماضي، صوت المجلس – بما في ذلك روسيا – تأييداً لدعم المعونة العابرة للحدود لمدة عام (انظر S/PV.8817)، وتحديداً من خلال إذن مدته ستة أشهر يليه تمديد لمدة ستة أشهر رهناً بإصدار تقرير الأمين العام. ولم يطرأ على الاحتياجات الإنسانية إلا الزيادة منذ ذلك الحين. كما أن مشروع القرار الروسي ينطوي على إشكالية نظراً للعملية التي يمرّ بها. فالمشروع، بالشكل الذي قُدّم فيه، قد التفّ على عملية التفاوض العادية التي تسمح للمجلس بكامل هيئته بإبداء رأيه، وتجاهل تماماً مشروع القرار S/2022/538 الذي قدمه القائمان على الصياغة بحسن نية، وهو مشروع سعى إلى معالجة الشواغل التي ادّعت روسيا أنها تراودها بشأن الولاية.

إن مشروع القرار المعروض علينا، الذي قدمته روسيا، هو ببساطة لا ينصف الشعب السوري أو منظمات الإغاثة. وهي ليست

الطريقة الصحيحة لإدارة الأعمال في المجلس. لقد اختطفت روسيا بجشع وعدم احترام المفاوضات من القائمين على الصياغة اللذين قادا عملية تشاورية وشاملة. ولتلك الأسباب، لا يمكننا أن نؤيد مشروع القرار S/2022/541 وندعو الآخرين إلى الانضمام إلينا في التصويت معارضين له.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2022/541، المقدم من الاتحاد الروسي.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الصين

المعارضون:

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، غابون، غانا، كينيا، المكسيك، النرويج، الهند

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على صوتين مؤيدين، مقابل ٣ أصوات معارضة، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لن أتكلم بإسهاب، لأن التصويت الذي أجريناه للتو على مشروع القرار S/2022/541 كان أكثر بلاغة من أي كلمات – وخاصة الكلمات الفارغة والمخادعة التي سمعناها من زملائنا الغربيين اليوم. لقد أظهر أولئك الذين لم يؤيدوا مشروع القرار موقفهم الحقيقي تجاه احتياجات السوريين العاديين وتطلعاتهم. وكانت أمامهم الفرصة لتمديد الآلية العابرة للحدود الخاصة بسورية لمدة عام واحد، على مرحلتين، بشرط أن تتحسن آلية المساعدة للبلد بأكمله.

وقد تبين أن الكلمات التي كثيرا ما يتشدق بها بعض الزملاء دعما لتحسين الآلية العابرة للحدود زائفة ومن باب النفاق. وأثبتوا ذلك بوضوح اليوم بقتل الآلية العابرة للحدود إلى الأبد. ولا أعتقد أن أحدا في سورية سيعاني نتيجة لذلك، بصرف النظر عما قد يقولونه. وفيما يتعلق بالإرهابيين المتمترسين في إدلب، فإن أعضاء مجلس الأمن هؤلاء لديهم بالفعل فرص لتزويدهم بما يحتاجون إليه.

لقد كان لدى الجميع خيار وقرر الجميع خيارهم، والآن تم طي هذه الصفحة من التاريخ إلى الأبد. ومن جانبنا، سنواصل تقديم المساعدة للشعب السوري الشقيق، مع الاحترام الكامل لسيادته وسلامة أراضيه.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): امتنعت أيرلندا والنرويج، بوصفهما قائمتين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري، عن التصويت على مشروع القرار S/2022/541، الذي قدمته روسيا. ونعتقد أنه من الضروري تجديد الولاية المتعلقة بإيصال المعونة عبر الحدود. وللأسف، جرى استخدام حق النقض ضد مشروع القرار S/2022/538، الذي قدمته أيرلندا والنرويج والذي نعتبره حلا وسطا معقولا ودقيقا بين الآراء المعرب عنها خلال المفاوضات.

ونص مشروع القرار S/2022/538 على تمديد الولاية ستة أشهر مرتين (٦ + ٦). وهذه مسألة عملية، وليست سياسية. وبالنسبة للمنظمات الإنسانية العاملة في الميدان، من الضروري وجود ولاية يمكن التنبؤ بها للتمكن من تخطيط الاستجابات الإنسانية وتنفيذها. وهذا أمر بالغ الأهمية للعمليات عبر الحدود وعبر خطوط التماس ولتنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر.

أما مشروع القرار الذي قدمته روسيا فهو بمثابة تمديد لمدة ستة أشهر. وهذا ببساطة غير كاف في رأينا. ولهذا السبب، اختارت أيرلندا والنرويج الامتناع عن التصويت..

ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية تأمين استمرار تقديم المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية. وستواصل أيرلندا والنرويج العمل مع جميع أعضاء المجلس في السعي إلى كفالة أن يرقى إلى مستوى تلك المسؤولية. وهذا يعني أننا بحاجة إلى التوصل إلى حل في الأجل القريب. ببساطة، لا يوجد وقت لنضيعه. إن الشعب السوري يعول علينا. ومن الضروري أن يتمكن أولئك الذين يعتمدون على المعونة الإنسانية من الاستمرار في تلقي الدعم الذي يحتاجون إليه.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تأسف فرنسا لعدم اعتماد مشروع القرار S/2022/538، الذي قدمته أيرلندا والنرويج بدعم من جميع أعضاء مجلس الأمن تقريبا، بسبب حق النقض الذي مارسه الاتحاد الروسي وحده. وذلك يخاطر بالدعم الإنساني الدولي المقدم لسورية وببقاء الملايين من الناس.

وتشيد فرنسا بأيرلندا والنرويج على جهودهما الدؤوبة للتوصل إلى حل توفيقي. ولا تزال المساعدات الإنسانية عبر الحدود تكتسي أهمية بالنسبة لمئات الآلاف من السوريين. ولا يوجد بديل آخر اليوم لتقديم المساعدة لأكثر من ٢,٤ مليون شخص؛ ولكن النظام السوري يواصل في الوقت نفسه استخدام المساعدات لخدمة أغراضه السياسية.

إن مشروع القرار S/2022/541، الذي قدمه الاتحاد الروسي، لا يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنسانية في سورية، التي لم تكن قط أكبر مما هي عليه خلال ١١ عاما من النزاع. ودوائر العمل الإنساني متحدة بشأن النقطة القائلة بأن التجديد لمدة ستة أشهر فقط لن يكون كافيا. فهو لن يسمح بالتخطيط السليم للعمليات، التي تحتاج إلى الاستقرار والقدرة على التنبؤ. وسيكون التجديد لمدة ستة أشهر أصعب لأنه سيُغرق السوريين في حالة من عدم اليقين في منتصف فصل الشتاء، عندما تمس الحاجة إلى المساعدات. ولهذا السبب، صوتت فرنسا معارضة لمشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي وهذا هو سبب فشل ذلك القرار فشلا ذريعا في إقناع أعضاء المجلس.

وتدعو فرنسا الآن جميع أعضاء المجلس إلى إظهار الوحدة والمسؤولية ومواصلة الحوار لتجديد هذه الآلية التي لا غنى عنها، بناء على طلب الأمين العام نفسه وكذلك الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. ويمكن لأعضاء المجلس أن يطمئنوا إلى أن فرنسا ملتزمة ومتأهبة لتحقيق تلك الغاية.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): فيما يتعلق بمشروعي القرارين اللذين طرحا للتصويت للتو، امتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار S/2022/538 وصوتت مؤيدة لمشروع القرار S/2022/541. ونأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في مجلس الأمن بشأن تمديد الإذن بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود في سورية. وأود أن أدلي بالنقاط التالية:

أولا، لا تزال الحالة الإنسانية في سورية تواجه تحديات جسيمة. وما فتئت الصين تدعم باستمرار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية للشعب السوري وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. كما تعمل الصين بنشاط لتقديم أنواع شتى من المساعدات إلى سورية من خلال عدد من القنوات المختلفة وتؤدي دورا بناء في تحسين الوضع الإنساني المحلي وتساعد الناس في التغلب على الصعوبات التي تؤثر على الاقتصاد وسبل عيشهم.

ثانيا، ما برحت الصين تؤكد مرارا وتكرارا أنه من أجل إيجاد حل للمسألة الإنسانية في سورية، يجب أن نحترم تماما سيادة سورية وقيادة الحكومة السورية. ويجب أن يصبح إيصال المساعدات عبر خطوط التماس السبيل الرئيسي لتقديم المساعدة الإنسانية في سورية. ويجب على مجلس الأمن أن يضع متطلبات محددة بشأن تحسين كفاءة وحجم الإغاثة عبر خطوط التماس وأن يدفع جميع الأطراف إلى تعزيز بناء القدرات ذات الصلة، وضمان سلامة قنوات الإغاثة بشكل فعال، ودعم عمل الوكالات الإنسانية الدولية.

ثالثا، آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود هي ترتيب مؤقت يستند إلى الوضع الخاص في سورية. وفي ضوء التطورات في الميدان، ينبغي لمجلس الأمن أن يقيم فعالية الآلية وقابليتها للتطبيق في الوقت المناسب وأن يجري التعديلات المقابلة. ويجب على مجلس الأمن أن يضع جدولا زمنيا واضحا لإنهاء التسليم عبر الحدود في أقرب وقت

ممكن والمضي قدما في الانتقال التدريجي من الإغاثة عبر الحدود إلى نهج عابر لخطوط التماس. وينبغي أن تتيح المدة المحددة لتمديد الولاية للمجلس المجال والمرونة اللازمة لإجراء التقييمات والتعديلات في الوقت المناسب.

رابعا، يمكن لمشاريع التعافي المبكر إعطاء زخم ذاتي لتعافي الاقتصاد السوري وتنميته. وفي ظل الحالة الراهنة، من الضروري زيادة المدخلات بطريقة محددة الأهداف، وينبغي للمانحين ذوي الصلة أن يعطوا الأولوية لتقديم دعم مالي غير مشروط وكاف لذلك، حتى يمكن تنفيذ المزيد من المشاريع في أقرب وقت ممكن. ويجب على المجلس أن يبذل جهودا ملموسة لتحقيق هذه الغاية.

خامسا، أضعفت العقوبات الأحادية الجانب إلى حد كبير قدرة الحكومة السورية على جمع الموارد والاضطلاع بعمليات إعادة الإعمار، وهي أهم عقبة أمام تحسين الحالة الإنسانية في سورية. وتحث الصين مرة أخرى البلدان المعنية على الرفع الفوري والشامل للجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على سورية من أجل توفير أقصى قدر من سهولة الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية في البلد. وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم طلبا واضحا في هذا الصدد.

تنتهي الولاية المنصوص عليها في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) في ١٠ تموز/يوليه. ولا يزال أمامنا بعض الوقت، ولدينا أيضا العديد من الأسس لتوافق الآراء. كما سمعنا الكثير عن معالجة الوضع الإنساني في سورية ومعاناة الشعب السوري. وندعو جميع الأطراف إلى عدم الاستسلام، بل مواصلة المشاورات وزيادة الثقة المتبادلة، وإبداء قدر أكبر من المرونة وإيجاد حلول عملية للترتيبات بعد انتهاء الولاية.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب أولا عن خالص تعازي الإمارات العربية المتحدة لشعبي وحكومتي اليابان وأنغولا على وفاة رئيس الوزراء السابق شينزو آبي والرئيس السابق خوسيه إدواردو دوس سانتوس، على التوالي.

اليوم، نأسف أسفا عميقا لأنه على الرغم من الجهود الهائلة التي بذلت خلال الأسابيع القليلة الماضية، فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار بتمديد آلية المعونة عبر الحدود في سورية. وكنا نأمل أن يتمكن المجلس من توجيه رسالة إيجابية اليوم إلى الشعب السوري، وخاصة خلال عيد الأضحى، وهي مناسبة مقدسة ينبغي أن تذكرنا جميعا بأهمية العطاء والحلول التوفيقية. ونتقدم بالشكر للنرويج وأيرلندا، القائمتين بالصياغة فيما يتعلق بالملف الإنساني السوري، على عملهما الدؤوب من أجل التوصل إلى حل وسط.

لقد تكلم الأعضاء ال ١٠ المنتخبون في مجلس الأمن بصوت واحد عن التزامهم بتنفيذ ولاية المجلس، ونأمل أن تشجع هذه الوحدة جميع أعضاء المجلس على مضاعفة جهودهم في الساعات والأيام المقبلة للتوصل إلى اتفاق وتوسيع نطاق الآلية العابرة للحدود لضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى ملايين السوريين المحتاجين. ونؤيد تجديد آلية المعونة الإنسانية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهرا نظرا لما توفر من وضوح للجهات الفاعلة والمشاريع الإنسانية. مع ذلك، وبالنظر إلى نتيجة اليوم، والاحتياجات الماسة في الميدان، ومع أخذ شواغل الجميع في الاعتبار، فإننا على استعداد للعمل مع جميع الأطراف بشأن خيارات أخرى، بما في ذلك التمديد لمدة تسعة أشهر لضمان تلبية احتياجات ملايين السوريين خلال فصل الشتاء وعدم انتهاء صلاحية الآلية في أشهر الشتاء عندما تكون احتياجات الشعب السوري العادي في أوجها.

في نهاية المطاف، حياة السوريين اليوم على المحك. كما أن مصداقية المجلس على المحك. الفشل ببساطة ليس خيارا. من مسؤوليتنا الجماعية ضمان عدم ترك الشعب السوري من دون الحصول على أبسط المساعدات، وعلينا واجب جليل يتمثل في الارتقاء فوق المشهد السياسي. وأود أن أحثنا جميعا كدبلوماسيين على القيام بعملنا، وإيجاد الحلول الوسط اللازمة وتمكين القائمين بالصياغة من تحقيق هدفهما. ونحن قريبون، ونعتقد أنه يمكن وينبغي القيام بذلك.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم يوم باهظ التكلفة لمجلس الأمن، بل وأكثر كلفة بالنسبة للشعب السوري. إن افتقارنا إلى الوحدة ستكون له عواقب إنسانية وخيمة في الحياة الواقعية.

ونثني على القائمين بالصياغة، أيرلندا والنرويج، ونشكرهما على جهودهما الجبارة لتجديد آلية المعونة الإنسانية العابرة للحدود لسنة أخرى. لقد صوتنا لصالح النص الذي قدمه القائمان بالصياغة (S/2022/538) تضامنا مع الملايين من أبناء الشعب السوري الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية التي يمكن إلى حد كبير الوصول إليها من خلال الآلية العابرة للحدود. ومن المؤسف أن هذا النص، الذي حظي بتأييد جميع أعضاء المجلس المنتخبين الـ ١٠، لم يعتمد. وكنا نأمل أن يقدم نص توفيقي حتى يعمل مجلس الأمن مرة أخرى في وحدة، كما فعل في حالة القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

وللأسف لم يتسن حدوث ذلك. ونرى أن القائمين بالصياغة بذلا جهودا كبيرة لمراعاة الشواغل المشروعة لجميع الوفود. ونحن مقتنعون بتقييم الأمين العام بأن تجديد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهرا أمر بالغ الأهمية لمواصلة تقديم الدعم اللوجستي، وخاصة خلال أشهر الشتاء في سورية.

واستشرافا للمستقبل، فإن كينيا مستعدة للعمل مع القائمين بالصياغة لاستكشاف المزيد من الخيارات، بما في ذلك تجديد الآلية العابرة للحدود لمدة تسعة أشهر. ويحدونا الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن من إظهار الوحدة بإبداء روح التوافق من أجل الشعب السوري. وكما ذكرنا من قبل، فإن كينيا تقف متضامنة مع الشعب السوري في سعيه إلى السلام والاستقرار والازدهار.

ونعتقد أنه ستكون هناك عواقب وخيمة جراء كلا التصويتين اللذين أجريا اليوم. ومن بينها إشارة واضحة للعالم بأن مجلس الأمن يكافح من أجل معالجة التحديات المكلف بحلها. وفي الأشهر المتبقية من عضويتنا في المجلس، ستبذل كينيا كل جهد ممكن لحشد نهج موحد بقدر أكبر إزاء الاحتياجات الماسة التي يطلب منا الاستجابة لها.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى القائمين بصياغة مشروع القرار الإنساني السوري الوارد في الوثيقة S/2022/538، أيرلندا والنرويج، على الجهود الجبارة التي بذلاها لمراعاة مصالح جميع الوفود بشأن هذا القرار الهام، الذي يوفر شريان حياة من الدعم لأكثر من ٤,١ مليون سوري.

إن ضرورة أن يتصرف مجلس الأمن بطريقة تحافظ على حياة كل سوري مسؤولية يجب التمسك بها في كل لحظة. ولذلك، نرحب بالنهج البناء الذي تبناه القائمان بالصياغة من أجل تلقي إسهامات جميع الوفود وتعزيز طبيعة المساعدة الإنسانية اللازمة للتخفيف من معاناة ملايين السوريين الذين، دون أي ذنب منهم، جردوا من حقهم في العيش اللائق والكريم بسبب النزاع الدائر، ويضطرون للأسف الآن إلى الاعتماد على الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في احتياجاتهم الأساسية.

وقد استند تأييد غانا لنص القائمين بالصياغة، الذي يتضمن تجديد القرار لمدة ١٢ شهرا، إلى أنه عملي بقدر أكبر وسيتيح للوكالات الإنسانية الوقت الكافي للتخطيط وتنفيذ ولاية مجلس الأمن على نحو مرض. ومع ذلك، نرحب بمزيد من المشاركة البناءة من جانب القائمين بالصياغة مع جميع الوفود للتوصل إلى نص بتوافق الآراء قد يشمل استكشاف فترة توفيقية مدتها تسعة أشهر. نحن نفعل ذلك إدراكا منا للحاجة إلى إمكانية التنبؤ بولاية للوكالات الإنسانية في مهامها التي تزداد صعوبة المتمثلة في حشد التمويل للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في سورية. وبالنسبة للشعب السوري، فإن احتياجاته تتمثل في الحصول على المساعدة المطلوبة، ولتحقيق ذلك فإن كلا من الآلية العابرة للحدود والآلية العابرة لخطوط التماس مطلوب.

ونختتم بالتأكيد مجددا على موقفنا المتمثل في أن الاحتياجات الإنسانية أصبحت ماسة لأن المجتمع الدولي لم يبذل الجهد الكافي لتحقيق وقف حقيقي لإطلاق النار في البلد بأسره وللتوصل إلى حل سياسي يمكن الشعب السوري من تحديد وجهته في المستقبل. ويجب أن يكون ذلك أولوياتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

أولا، أشكر المشاركتين في الصياغة، أيرلندا والنرويج، على عدم ادخارهما جهدا لتمديد تفويض مجلس الأمن للعمليات عبر الحدود من خلال صياغة بلغة توافقية للتوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء (S/2022/538).

الحقيقة أن الوضع الإنساني في شمال سورية مستمر في التدهور، مما يؤثر بشكل خاص على أولئك الذين يعيشون في مخيمات ومستوطنات عشوائية، ومعظمهم من النساء والأطفال. ومن المؤكد أن الحال لم يتحسن منذ تموز/يوليه الماضي حين اتخذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، وفي الحقيقة ازداد الأمر سوءا ونحن جميعا ندرك ذلك.

وبما أنه لا يمكن بعد لطريقة إيصال المساعدات عبر خطوط التماس أن تضاهي ق حجم ونطاق الطريقة العابرة للحدود التي توفر الغذاء واللقاحات وغيرها من المساعدات الحيوية لـ 2.4 ملايين شخص كل شهر، فلا مندوحة من تجديد الإذن بالعمليات عبر الحدود التي تخضع للمراقبة بشكل وثيق. وإذا حالت ظروف غير متوقعة من تجديد هذا الإذن فسيعني ذلك قطع المساعدات الحيوية المنقذة للحياة فجأة في وقت تمس فيه الحاجة إليها.

إن اعتماد مشروع قرار توافقي بشأن هذه المسألة المثيرة للانقسام لكنها حاسمة الأهمية سيظهر وحدة مجلس الأمن والتزامه فيما يتعلق بمحنة جميع أولئك الموجودين في سورية الذين لم يختاروا أن يكونوا جزءا من نزاع ولكنهم الآن محاصرون في وضع يعتمدون فيه على المساعدات الدولية لتلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية. وتلك هي مسؤوليتنا، وعلينا أن نظهر للعالم أن المجلس لا يزال قادرا على الاستجابة لمن هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وفي العام الماضي، أضاف المجلس عناصر مهمة جدا إلى القرار المتعلق بعمليات إيصال المساعدات عبر الحدود؛ ضرورة زيادة كل من عمليات التسليم عبر خطوط التماس، ومبادرات الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود الرامية إلى استئناف توفير الخدمات الأساسية. ومن النقاط الأخرى التي حظيت بتوافق في الآراء هي شرط إبقاء العمليات الإنسانية عبر الحدود قيد الرصد الدقيق والمراقبة من جانب الأمم المتحدة.

وكما قيل هنا يوم الأربعاء (S/PV.9083)، تحقق لنا بتلك العناصر بلوغ ٩٩ في المائة من اتفاق. ويتعين علينا الآن أن نتفق على الجدول الزمني لتمديد الإذن بالعمليات.

وكما ذكر ممثل كينيا بالنيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن، فإننا نؤيد تجديد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهرا. وسيمكن ذلك الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية من تحسين التخطيط المالي والتشغيلي. ولكن، كما قلنا أمس، نحن على استعداد للبحث عن أي حل وسط يحقق الأهداف الإنسانية التي نسعى إلي تحقيقها، بما في ذلك خيار التمديد لمدة تسعة أشهر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، بداية، وكونها المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه الجاري، وكلنا ثقة في قدرتكم على إنجاح أعماله.

تولي الجمهورية العربية السورية اهتماما بالغا بمتابعة الشأن الإنساني، وتبذل جهودا حثيثة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري والتخفيف من معاناته، ولهذا عبّر وفد بلدي خلال جميع الجلسات التي عقدها مجلس الأمن حول الشأن الإنساني عن مواطن الضعف والخلل، والعراقيل التي تفرضها بعض الدول الغربية بما في ذلك من خلال تعمدها تسييس العمل الإنساني.

وفد بلدي حرص منذ بدء المشاورات المتعلقة بتمديد مندرجات القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) على تبني نهج واضح وبنّاء، سواء لجهة كشف العيوب والأخطار التي تمثلها آلية العمل عبر الحدود، أو لجهة فضح المعايير المزدوجة بشأن تعزيز الوصول من الداخل، وعدم الجدية بشأن تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر.

لقد أكدنا دوما على أن المتسبب في الأزمة الإنسانية في سورية هو السياسات الخاطئة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والتي ما تزال تمارس التضليل والتزوير. وقد رأينا في بياناتها اليوم ذلك بأوضح صوره، عبر الادعاء الزائف بحرصها على توفير الدعم الإنساني للسوريين.

لقد كان وفد بلدي صريحا في التعبير عن مشاغله الجوهرية، ومنفتحا على جميع المبادرات والجهود الصادقة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية لجميع السوريين في كافة أرجاء سورية دون تسييس أو تمييز أو إقصاء. في هذا المجال، عرض وفدي على نحو مفصل ما كشفته السنوات الماضية والأشهر الأخيرة من عيوب في تطبيق قرارات المجلس ذات الصلة بالشأن الإنساني، وفضح حجم التلاعب والتضليل الذي مارسته بعض الدول، وكذلك الآثار الكارثية للتدابير القسرية الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مطالبا بوضع حد لها وكل الممارسات العدائية واللاإنسانية، وتوفير ضمانات حقيقية تكفل التنفيذ الفعّال والشفاف.

لقد شدّد وفد بلدي على ضرورة تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، وإدراج قطاعات حيوية فيها كالكهرباء التي ترتكز عليها جميع الأنشطة الإنسانية المتصلة بتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه وغيرها.

إن السوريين يعانون من غياب الكهرباء لساعات طويلة في معظم المناطق السورية جراء تدابير قسرية انفرادية لاإنسانية تفرضها الدول الغربية. تصوروا أنفسكم بدون كهرباء لمدة ساعة واحدة فقط لكي تدركوا وتشعروا فعلا بمعاناة السوريين.

كما طالب وفد بلدي أيضا بتضمين مشروع القرار إشارة واضحة إلى دعم عمليات إزالة الألغام والأجهزة المتفجرة التي زرعتها التنظيمات الإرهابية، لما تمثله من أهمية بالغة في الحفاظ على أرواح السوريين وتيسير العودة الآمنة للمهجرين واللاجئين إلى منازلهم وأراضيهم.

إن من بين الأمور الهامة التي حرص وفد الجمهورية العربية السورية على المطالبة بها، هو الحاجة إلى وجود آلية مراقبة ومراجعة ومتابعة التنفيذ، بما يضمن التأكد من تحقيق نتائج ملموسة في مجال الإنعاش المبكر، وعدم وقوع المساعدات القادمة عبر الحدود في أيدي التنظيمات الإرهابية، وذلك من خلال تمكين منظمتي الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر من الإشراف على عمليات توزيع المساعدات الإنسانية في جميع المناطق.

يثني وفد بلدي يثني على جهود وفد الاتحاد الروسي الصادقة في ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين على نحو فعال ومتوازن وتنفيذها بطريقة شفافة وقابلة للقياس. وقد مارسنا والأصدقاء أقصى درجات المرونة لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية لجميع أبناء الشعب السوري.

إن بلدي تحمل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا المسؤولية الكاملة عن إفشال تنفيذ ركائز جوهرية في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، والتلطّي خلف صيغة مشروع القرار S/2022/538 الذي تقدم به القائمان على صياغة قرارات الملف الإنساني والدفع باتجاه التصويت عليها رغم أنها لا تحقق استجابة حقيقية للاحتياجات الإنسانية ولا تحمل أي تعديلات جوهرية أو تحسينات تلبي الشواغل التي أعربنا عنها مرارا وتكرارا، الأمر الذي جعل من المتعذر القبول بتلك الصيغة التمييزية وغير المتوازنة.

إن على تلك الدول الثلاث التي اختارت على مدى سنوات اتباع نهج ينتهك سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها ومحاصرة شعبها وخنقه اقتصاديا، ونهب ثرواته، وحرمانه من أبسط مقومات الحياة أن تدرك أن عقارب الساعة لن تعود إلى الوراء، وأن هذا النهج الخاطئ الذي اتبعته، يجب أن يتوقف، وأن هذه السياسات العدائية يجب أن تتغير، وأن تجويع الشعب السوري ليس في مصلحة أحد.

يتفق وفد بلدي يتفق تماما مع الأسباب الموجبة التي دفعت بوفد الاتحاد الروسي لرفض مشروع القرار الذي قدمه القائمان على صياغة قرارات الملف الإنساني. ويثني على حرصه على تحقيق الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للسوريين وتخفيف معاناتهم.

في هذا المجال، يتقدم وفد بلدي بالشكر لوفد الاتحاد الروسي على مبادرته بتقديم مشروع القرار الذي تم التصويت عليه للتو، الذي دعم تنفيذ ركائز جوهرية في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) والارتقاء بالوضع الإنساني في سورية من خلال تعزيز مشاريع الإنعاش المبكر وزيادتها كما ونوعا، وإيصال المساعدات لجميع محتاجيها من داخل البلد، بما ينعكس إيجابا على الوضع الإنساني في سورية.

وإذ يأسف وفد بلدي لعدم تبني مشروع القرار المتوازن الذي قدمه وفد الاتحاد الروسي، فإنه يستهجن إصرار الدول الغربية الثلاث: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على تضليل الحقائق وتجاهل الشواغل المحقة والموضوعية التي عبر عنها وفد بلدنا ووفد الاتحاد الروسي، ومواصلتها تسييس العمل الإنساني وعرقلة أي جهد صادق للتخفيف من معاناة السوريين، وإمعانها في استخدام كل ذلك كأدوات ضغط وابتزاز سياسي ضد بلدي.

إن مشروع القرار الذي تقدم به وفد الاتحاد الروسي هو محاولة صادقة لتمكين المجلس من الوفاء بالمسؤولية الملقاة على عاتقه. كما أنه أماط اللثام عن الأطراف الحقيقية التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن إفشال تنفيذ أحكام القرار (٢٠٢١) ٢٥٨٥.

ويؤكد وفد بلدي مجددا استعداده للانخراط في أي جهد إيجابي وبناء يهدف إلى التخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري في ظل الاحترام التام لسيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. سأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.